إدارة قانونية مبتكرة للتطوير العقاري للمشروعات

يقدّم مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون ومستشارون قانونيون مجموعة شاملة من الخدمات القانونية العقارية التي تلبي احتياجات السوق العقاري المصري بكفاءة عالية واحترافية، وذلك من خلال فريق متخصص يمتلك خبرة متعمقة في جميع مراحل التطوير العقاري، من الفكرة وحتى التسليم.

خدمات قانونية متخصصة في مشروعات التطوير العقاري

يتولى المكتب الإشراف الكامل على كافة الجوانب القانونية المرتبطة بالمشروعات العقارية، بدءًا من:

- التعاقد مع المكاتب الفنية والاستشارية المعتمدة لإجراء دراسات الجدوى الفنية والقانونية للمشروعات.
- إجراءات تقنين وضع الأرض وتسجيلها لدى الجهات المختصة.
- استصدار التراخيص القانونية اللازمة للبناء والتشييد طبقًا للقوانين واللوائح المنظمة.
- صياغة ومراجعة عقود المقاولات والتوريد والإشراف على تنفيذ العقود.
- صياغة عقود البيع أو الإيجار وتسليم الوحدات العقارية للعملاء بشكل قانوني سليم.

حلول قانونية لمواجهة تحديات السوق العقاري

مع تسارع وتيرة النمو في القطاع العقاري وازدياد تعقيد القوانين المنظمة له، برزت الحاجة إلى إدارة قانونية مبتكرة قادرة على مواكبة التغيرات وتقديم حلول فعّالة للمشكلات المحتملة. وهنا يأتي دور مكتب الدكتور مصطفى الروبي، الذي يتمتع بخبرة كبيرة في:

- إزالة المعوقات القانونية التي قد تعطل تنفيذ المشروعات أو تؤثر على ربحيتها.
- تقديم استشارات قانونية استراتيجية تعزز من قيمة الاستثمار العقاري وتُقلل من المخاطر القانونية المحتملة.
- متابعة النزاعات القانونية المتعلقة بالمشروعات العقارية والترافع أمام الجهات القضائية أو هيئات التحكيم المختصة.

مصطفى الروبي
محامون . مستشارون